آلية إعداد التقارير المستقلة

مراجعة خطة العمل:

الأردن 2021-2025

Open Government Partnership

Independent Reporting Mechanism

مقدمة

منذ كانون الثاني/يناير 2021، بدأت آلية إعداد التقارير المستقلة بطرح منتجات جديدة نتجت عن عملية تحديث الآلية.[1] وتستند المقاربة الجديدة إلى العبر المستقاة من أكثر من 350 تقييمًا مستقلًا وقائمًا على الأدلة ومتينًا أجرتها الآلية فضلًا عن مدخلات من مجتمع شراكة الحكومة المفتوحة. وتسعى الآلية إلى تقديم منتجات بسيطة وفي الوقت المناسب مع الحرص على أن تكون ملائمة للغرض المرجو وقائمة على النتائج بحيث تساهم في التعلّم والمساءلة خلال أوقات مهمة من دورة خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة.

في ما يلي منتجات الآلية الجديدة:

1. **موجز المشاركة في الإعداد –** يتضمن دروسًا من خطط العمل السابقة، ويستخدم لغرض التعلّم كما يوفر المعلومات المناسبة لتخطيط المشاركة في الإعداد وتصميمها. وتمّ طرح المنتج أواخر العام 2021، من خلال البدء بالدول التي شاركت في إعداد خطط العمل للأعوام 2022–2024.
2. **مراجعة خطة العمل** – مراجعة مستقلة وسريعة وتقنية لخصائص خطة العمل ونقاط القوة والتحديات التي تحددها الآلية لضمان عملية تنفيذ أكثر متانةً. وتمّ إطلاق هذا المنتج مطلع 2021 من خلال البدء بخطط العمل المعدّة للأعوام 2020–2022. يُذكر أن المراجعة تجري بعد مرور بين 3 أو 4 أشهر على تقديم خطة العمل.
3. **تقرير النتائج –** تقييم شامل للتنفيذ يركز على النتائج المحققة على صعيد السياسة وكيفية إحداث تغيير. كما يتحقق من درجة الامتثال لقواعد شراكة الحكومة المفتوحة ويوفر المعلومات اللازمة للمساءلة والتعلّم الأطول أمدًا. وتمّ طرح المنتج في إطار مرحلة انتقالية مطلع 2022، مع البدء بخطط العمل للأعوام 2019–2021 التي انتهى تنفيذها في آب/أغسطس 2021. تجدر الملاحظة أن تقرير النتائج يصدر بعد مرور أربعة أشهر على انتهاء دورة التنفيذ.

يتضمن هذا المنتج مراجعة آلية إعداد التقارير المستقلة لخطة عمل الأردن 2021–2025 المؤلفة من ستة التزامات. ويركز تحليل هذه المراجعة على نقاط قوة خطة العمل لجهة المساهمة في التنفيذ والنتائج. للاطلاع على البيانات المتعلقة بكل التزام، يرجى مراجعة الملحق 1. وللمزيد من التفاصيل بشأن المنهجية والمؤشرات المستخدة في مراجعة خطة العمل هذه، يرجى الرجوع إلى القسم 4. المنهجية ومؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة.

[1] للمزيد من التفاصيل حول تحديث آلية إعداد التقارير المستقلة، يرجى مراجعة الرابط التالي
https://www.opengovpartnership.org/process/accountability/about-the-irm/irm-refresh/

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

جدول المحتويات

القسم 1: لمحة عامة عن خطة العمل 2021–2025 4

القسم 2: التزامات واعدة في خطة عمل الأردن 2021–2025 7

القسم 3. المنهجية ومؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة 14

الملحق 1: البيانات المتعلقة بكل التزام 17

الملحق 2: المتطلبات الدنيا لاحترام منهجية شراكة الحكومة المفتوحة 19

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

القسم 1: لمحة عامة عن خطة العمل 2021–2025

اعتمد الأردن منهجية تطوير تشاركية لخطة عمله الخامسة. وقد أدخلت خطة العمل هذه مجالات السياسة الناشئة على غرار النوع الاجتماعي والشباب والتنمية الاقتصادية على منهجية شراكة الحكومة المفتوحة. ولإطالة الإطار الزمني لخطة العمل الممتد على أربع سنوات، على الجهات التنفيذية ترجمة المراحل التي تسعى إلى إحداث إصلاحات طموحة إلى واقع ملموس.

لمحة سريعة

تاريخ بدء المشاركة: 2011
خطة العمل قيد المراجعة: 2021–2025
منتج آلية إعداد التقارير المستقلة: مراجعة خطة العمل
عدد الالتزامات: 6

لمحة عامة عن الالتزامات:

- التزامات ذات منظور الحكومة المفتوحة: 6 (100%)
- الالتزامات ذات إمكانات كبوة لتحقيق نتائج: 1 (17%)
- التزامات واعدة: 2

مجالات السياسة المستقاة من خطط عمل سابقة:

- المشاركة المدنية
- المشاركة الإلكترونية
- معايير النزاهة

مجالات السياسة الناشئة:

- إدماج النوع الاجتماعي
- السياسة الشبابية
- المشاركة في المشاريع الحكومية الاستثمارية/الرأسمالية

الالتزام بمتطلبات سياسة الشراكة المفتوحة الدنيا المتعلقة بالمشاركة في الإعداد:

- هل تمت مخالفة عملية سياسة الشراكة المفتوحة: كلا

انضم الأردن إلى شراكة الحكومة المفتوحة عام 2011. ويقيّم هذا التقرير تصميم خطة عمله الخامسة المؤلفة من ستة التزامات، مع العلم بأن ثلاثة منها مستقاة من خطط عمل سابقة. وبالاستناد إلى خطة العمل السابقة، يهدف أحد الالتزامات إلى تطبيق دليل حوكمة المجتمع المدني المنشور مع تركيز مستحدث على تمويل الإرهاب. ويركز التزام آخر على مبادرة حكومية عبر الإنترنت للحصول على ملاحظات العموم من أجل إنشاء بوابة جديدة لتعليقات عامة الناس حول مسودات مشروعات القوانين والأنظمة. ويستند التزام ثالث إلى خطة العمل الثانية، مع توسيع المساعي الرامية إلى إدخال تدابير ضمان النزاهة على مستوى الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. أما الالتزامات الأخرى في خطة العمل، فتتمحور حول مجالات ناشئة ترتبط بالسياسة الشبابية وتعميم إدماج النوع الاجتماعي ومشاركة العموم في المشاريع الحكومية الاستثمارية/الرأسمالية.

كانت المشاركة في الإعداد تقوم على مبدأ التشارك وحملت معها ممارسات ابتكارية جديدة. فللمرة الأولى، شكلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مجموعة عمل تعنى بشراكة الحكومة المفتوحة سهلت تطوير خطة العمل من الناحية التقنية. وانقسم أعضاء هذه المجموعة بالتساوي بين أصحاب مصلحة من الحكومة والمجتمع المدني. هذا وشمل المنتدى المتعدد الأطراف منظمات مجتمع مدني من مختلف أنحاء البلاد وممثلين عن قطاع الأعمال ومؤسسات وطنية تسعى إلى تعزيز حقوق المرأة والشباب، فضلًا عن هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. وبدلًا من تحديد الأولويات ومن ثم طلب الاقتراحات ذات الصلة كما حصل في خطة العمل السابقة، كانت عملية المشاركة في الإعداد بمثابة دعوة مفتوحة حضت 40 منظمة مجتمع مدني على تقديم اقتراحات حول الالتزامات. علاوةً على ذلك، جرى القسم الأكبر من العملية عبر الإنترنت بسبب قيود كوفيد–19، وأُطلقت حملة ترويج واسعة النطاق لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ما عزز فرص مشاركة أصحاب المصلحة

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

الذين لم يتمكنوا من السفر إلى عمّان.[1] وخلال العام 2021، بذلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي جهودًا حثيثة لبناء القدرة المؤسسية لوحدة الحكومة المفتوحة.[2] وفي عام *2022*، حددت مخططات التنفيذ المفصلة مؤشرات الأهداف والأداء للالتزامات.

وتشمل خطة العمل مبادرات واعدة حول المساواة بين الجنسين في القطاع العام ومشاركة المجتمع في المشاريع الحكومية الاستثمارية/الرأسمالية. ويهدف الالتزام رقم 3 إلى التطوير التشاركي وتطبيق سياسات إدماج النوع الاجتماعي لمجموعة من الوزارات والمديريات الحكومية، الأمر الذي يلبي الحاجة إلى تحسين المساواة بين الجنسين في القطاع العام الأردني. أما الالتزام رقم 6، فيخطط لتنفيذ إحدى أولى المبادرات في المنطقة لدمج المجتمعات المحلية في تقييمات الأثر الاجتماعي للمشاريع الاستثمارية الرأسمالية الحكومية خلال مرحلة التخطيط لها، ولإجراء تقييمات تشاركية للمشاريع خلال التنفيذ وبعد الإنجاز.

وتتناول الالتزامات الأخرى في خطة العمل المجال المدني والمشاركة الإلكترونية والسياسة الشبابية. فالالتزام رقم 2 يرمي إلى إنشاء بوابة تتيح للمواطنين الإدلاء بتعليقاتهم بشأن مسودات مشروعات القوانين والأنظمة فضلًا عن السياسات والاستراتيجيات بما يتوافق مع سياسة المشاركة الإلكترونية لعام 2021.[3] ويقدم الالتزام رقم 4 فرصة لإدخال تحسينات طفيفة على الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019 التي تُعتبر إحدى أبرز السياسات الشبابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[4] وترتبط إحدى المبادرات في إطار الالتزام رقم 1 بالتطوير التشاركي لسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمجتمع المدني. في المقابل، تهدف إحدى مبادرات الالتزام رقم 5 إلى تعزيز إشراف الهيئات التنظيمية على الفساد والحوكمة الجيدة في القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويساور بعض أصحاب المصلحة في المجتمع المدني القلق من أن تؤدي اللغة الواسعة لهذه الإنجازات بدون قصد إلى فرض قيود على تسجيل منظمات المجتمع المدني والنفاذ إلى الموارد المالية أو العمليات.[5] ويُعتبر تعزيز حماية البيئة العملياتية في المجتمع المدني ضروريًا لنجاح الأردن في تقييم التحقق من قيم شراكة الحكومة المفتوحة في المجال المدني.[6]

وعمومًا، يقدّم إطار خطة العمل الزمني الممتد على أربع سنوات فرصة لإجراء إصلاحات طموحة وتحويلية، ما يتيح الاستفادة القصوى من الإطار الزمني الأطول أمدًا لتخطي التغييرات التدريجية أو البيروقراطية التي تشهدها الممارسات الحكومية. وستتحقق آلية إعداد التقارير المستقلة ووحدة الحكومة المفتوحة من التنفيذ بعد إنجاز نصف العمل للاطلاع على التقدم المحرز والخطوات التالية. ويستطيع عندئذ أصحاب المصلحة عقد اجتماع آخر لتقييم التقدم المحرز والعقبات القائمة لغاية الآن وتحديث خطة التنفيذ وفقًا لها للفترة الزمنية المتبقية. تقدم فنلندا نموذجًا لعملية إجراء تقييم ذاتي لمنتصف المدة وتحديث خطة العمل بناءً على العاميْن الأول والثاني من التنفيذ.[7] وبالنظر إلى أن الإطار

---

[1] مي عليمات (إدماج)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 22 شباط/فبراير 2022.

[2] إيما كانتيرا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 4 آذار/مارس 2022.

[3] "السياسة الأردنية للمشاركة الإلكترونية 2021"، قرار مجلس الوزراء 3119 (3 آب/أغسطس 2021). https://modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordanian-e-participation-policy.pdf .

[4] إيما كانتيرا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 4 آذار/مارس 2022.

[5] حنين بيطار (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 شباط/فبراير 2022؛ عبير مدانات (الشفافية الدولية –الأردن)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 آذار/مارس 2022.

[6] تجري شراكة الحكومة المستقلة تقييمًا للتحقق من القيم كل عام من أجل قياس الالتزام المُثبت للحكومات الأعضاء بالحكومة المفتوحة من خلال تلبية معايير الأداء الرئيسية المتعلقة بالتزام الحكومة بمعايير وقيم الحوكمة الديمقراطية المحددة في بيان الحكومة المفتوحة. "معايير الأهلية والتحقق من تقييم قيم شراكة الحكومة المفتوحة"، *شراكة الحكومة المفتوحة (7 حزيران/يونيو 2021)*، https://www.opengovpartnership.org/process/joining-ogp/eligibility-criteria/.

[7] أفوين هالينتو، "خطط العمل"، https://opengov.fi/action-plans/

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

الزمني الممتد على أربع سنوات يتطلب مرونة، ستحدد آلية إعداد التقارير المستقلة النتائج المنفذة التي تتخطى النتائج المتوقعة للالتزامات التي نصت عليها خطة العمل هذه.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

القسم 2: التزامات واعدة في خطة عمل الأردن 2021-2025

تتناول المراجعة التالية التزامين رأت آلية إعداد التقارير المستقلة أنهما يتمتعان بالقدرة على تحقيق نتائج واعدة للغاية. وستشكل هذه المراجعة أساسًا لمقاربة الآلية البحثية من أجل تقييم التنفيذ ضمن تقرير النتائج، الذي سيستند بدوره إلى التحديد المبكر لنتائج هذه المراجعة المحتملة بغية مقارنتها مع المخرجات المحققة في نهاية فترة تنفيذ خطة العمل. وستوفر هذه المراجعة أيضًا تحليلًا للتحديات والفرص والتوصيات من أجل المساهمة في عملية تعلّم خطة العمل هذه وتنفيذها.

لقد اختارت آلية إعداد التقارير المستقلة الالتزامين رقم 3 و6 استنادًا إلى تطلعات المبادرات الخاصة بهما بشأن المساواة بين الجنسين في القطاع العام ومشاركة المجتمع في المشاريع الحكومية الاستثمارية/الرأسمالية. فالالتزام رقم 3 يهدف إلى التطوير التشاركي وتطبيق سياسات إدماج النوع الاجتماعي لمجموعة من الوزارات والمديريات الحكومية، الأمر الذي يلبي حاجة ملحة إلى تحسين المساواة بين الجنسين في القطاع العام الأردني. أما الالتزام رقم 6، فيخطط لدمج المجتمعات المحلية في تقييمات الأثر الاجتماعي للمشاريع الاستثمارية الرأسمالية الحكومية خلال مرحلة التخطيط لها، ولإجراء تقييمات تشاركية للمشاريع خلال التنفيذ وبعد الإنجاز. وبالنسبة إلى الالتزامات الأخرى ضمن خطة العمل، فتقدم ورش عمل التنفيذ فرصة للتطلع إلى النتائج المحققة على صعيد الحكومة المفتوحة.

ويرمي الالتزام رقم 2 إلى إنشاء بوابة تتيح للمواطنين الإدلاء بتعليقاتهم بشأن مسودات مشروعات القوانين والأنظمة فضلًا عن السياسات والاستراتيجيات بما يتوافق مع سياسة المشاركة الإلكترونية لعام 2021.[1] ويحظى هذا الالتزام بتمويل البنك الدولي وقد يساعد على تنظيم ممارسات الاستشارات، إذ إنه قبل خطة العمل، أجرت الوزارات بشكل منفرد استشارات إما عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو شخصيًا[2]، وعرض الموقع الإلكتروني لديوان التشريع والرأي الاستشارات العامة حول مسودات مشروعات القوانين والأنظمة.[3] وأفادت أيضًا وحدة الحكومة المفتوحة عن خطط لإدماج التعليقات على المشاريع الحكومية والخدمات العامة.[4]غير أن منظمات المجتمع المدني أعربت عن قلقها من أن تنضم هذه المنصة إلى المنصات الحكومية الأخرى الكثيرة القائمة، مثل بوابة "بخدمتكم"، التي خلّفت أثرًا محدودًا بسبب قلة استخدام المواطنين لها وعدم وضوح كيفية تأثير مساهمة المواطنين على صنع القرار الحكومي.[5] وبالتالي الأثر المحتمل لهذا الالتزام مرهون بربطه بالمستخدمين (يمكن تحقيق ذلك ربما من خلال ربط المنصة بوسائل التواصل الاجتماعي) وضمان أخذ تعليقات المواطنين في الحسبان. يستطيع تحديدًا المنفذون إجراء تقييم شامل للعقبات التي تحول دون اعتماد المستخدمين لهذه البوابات وإدماج الدروس المستخلصة.

أما الالتزام رقم 4، فيقدم فرصة لإدخال تحسينات طفيفة على الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019 التي تُعتبر إحدى أبرز السياسات الشبابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[6] وواجهت الجهود السابقة المرتبطة بتطوير استراتيجيات ذات صلة عوائق شملت تغييرات متواترة على صعيد الموظفين وأولويات الجهات التنفيذية الحكومية؛ وغياب الأدلة على تأثير استشارات الشباب؛ والتحديات على صعيد القدرات الإدارية في وزارة الشباب.[7] ولتنفيذ هذا الالتزام بفعالية، سيكون من المفيد تقديم فرص للشباب ولقيادة المجتمع المدني ضمن مجموعة العمل المعنية بالالتزام، وتوسيع رقعة الاستشارات خارج نطاق المراكز الشبابية، وبناء قدرات موظفي وزارة الشباب، وإنشاء وحدة مراقبة وتقييم (على سبيل المثال، يشمل الإنجاز الثالث ضمن الالتزام إجراء تقييم سنوي لمنصة "مركز الشباب الافتراضي" التشاركية)، وضمان المشاركة الكاملة لكافة الوزارات والمؤسسات الملكية المعنية.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

ويمكن لوحدة الحكومة المفتوحة تسهيل الأثر الإيجابي للالتزامين رقم 1 و5 على المجال المدني من خلال ضمان قيادة قوية للمجتمع المدني طيلة فترة التنفيذ. وترتبط إحدى المبادرات في إطار الالتزام رقم 1 بالتطوير التشاركي لسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمجتمع المدني في سياق تصنيف الأردن على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (فاتف). [8] كذلك، تهدف إحدى مبادرات الالتزام رقم 5 إلى تعزيز إشراف الهيئات التنظيمية على الفساد والحوكمة الجيدة في القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويساور بعض أصحاب مصلحة في المجتمع المدني القلق من أن تؤدي اللغة الواسعة لهذه الإنجازات بدون قصد إلى فرض قيود على تسجيل منظمات المجتمع المدني والنفاذ إلى الموارد المالية أو العمليات.[9] وسيتمّ تقييم هذه الالتزامات بحسب درجة مساهمتها في تسهيل دخول وخروج منظمات المجتمع المدني إلى الحياة العامة. وخلال ورش عمل التنفيذ، على وحدة الحكومة المفتوحة تمكين منظمات المجتمع المدني لإعداد جدول الأعمال الخاص بتوضيح أبعاد هذه المبادرات والاضطلاع بدور صنع القرار في تدابير السياسة ذات الصلة وجهود بناء القدرات. تجدر الملاحظة أنه بالنسبة إلى الالتزام رقم 1 بشكل خاص، من شأن ضمان تقيّد الأنظمة الموضوعة بتوصيات تقييم مخاطر القطاع الصادر عن المجتمع المدني حديثًا أن يحدّ من القيود المفروضة على مستوى القطاع، وسط مساعدة الأردن على الخروج من قائمة "فاتف" الرمادية (الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى إرخاء الأنظمة المتشددة التي فرضها المصرف المركزي على منظمات المجتمع المدني). [10] ومن المهم تطبيق وسائل الحماية لضمان أن تكون هذه التدابير تشاركية وحاصلة على موافقة منظمات المجتمع المدني وعلى ألا تحدّ من أنشطة هذه المنظمات الشرعية بشكل مفرط.

الجدول 1. التزامات *واعدة*

التزامات واعدة
3. **إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام:** يرمي هذا الالتزام إلى تعميم تبني سياسة وطنية لإدماج النوع الاجتماعي على مستوى الوزارات، بما يلبي حاجة ملحة لتعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع العام الأردني.
6. **المشاركة في المشاريع الحكومية الاستثمارية/الرأسمالية:** يهدف هذا الالتزام إلى إشراك المجتمع في التخطيط للمشاريع الاستثمارية الرأسمالية الحكومية ومراقبتها. ويُعتبر من أول الالتزامات التي تطبق منهجية الحكومة المفتوحة على التنمية الاقتصادية التشاركية في المنطقة.

الالتزام 3: إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام

للاطلاع على وصف كامل للالتزام، يرجى مراجعة الالتزام 3 في خطة عمل الأردن 2021–2025.

السياق والأهداف:

يهدف هذا الالتزام إلى تسهيل تبني السياسة الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي[11] في كافة الدوائر الحكومية ضمن سياق الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020–2025. وبالتماشي مع قيمة المشاركة المدنية ضمن شراكة الحكومة المفتوحة، يهدف الالتزام إلى التطوير التشاركي وتطبيق سياسات إدماج النوع الاجتماعي لست إلى ثماني وزارات ومؤسسات حكومية: وزارة الصناعة والتجارة والتموين، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، ووزارة الشباب، ووزارة الثقافة، ووزارة البيئة، والقوات المسلحة الأردنية، وأمانة عمان الكبرى، ودائرة الموازنة العامة، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.[12] وبغية دعم تطبيق هذه السياسات، يسعى الالتزام إلى تنفيذ مبادرات ترتبط بزيادة الوعي، ونظام امتثال لسياسة إدماج النوع الاجتماعي فضلًا عن تقارير سنوية حول الامتثال.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

القدرة على تحقيق النتائج: كبيرة

يتناول هذا الالتزام حاجة ملحة لتعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع العام في الأردن. ففي الحكومة على سبيل المثال، ثمة خمس وزيرات من أصل 47 وزيرًا (أي 11 في المئة). وخلال عهد الإدارات السابقة، تراوحت المشاركة النسائية في مجلس الوزراء بين 5 و21 في المئة.[13] وعام 2021، احتل الأردن المرتبة 131 من أصل 156 دولة ضمن مؤشر الفجوة بين الجنسين، مسجلًا إحدى أكبر الفجوات من حيث المشاركة في القوى العاملة في العالم (حيث شكلت النساء 15.6 في المئة من القوى العاملة).[14] وبحلول عام 2022، خضعت 11 وزارة لعمليات تدقيق النوع الاجتماعي فيها (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وزارة الصحة، وزارة العمل، وزارة الزراعة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية).[15] وأظهرت خمس من عمليات التدقيق التي جرت بين 2015 و2017 أن النساء شغلن أكثر من ثلث المناصب القيادية في وزارة واحدة فقط، بينما في الوزارت الأربع الأخرى، فتراوحت نسبة التمثيل النسائي في المناصب القيادية بين 7 و13 في المئة. وفي كافة الوزارات الخمس، حصل الرجال على ترقيات ومزايا وفرص سفر وتطور مهني أكثر من النساء حيث عززت الثقافة غير الرسمية السائدة في أماكن العمل التحيز الجنساني.[16]

وبالنسبة إلى الوزارات التي لم تخضع بعد لتدقيق النوع الاجتماعي، سيبدأ تنفيذ الالتزام من خلال إجراء هذه العملية. واستنادًا إلى التدقيق، ستتعاون كل وزارة مشاركة مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لتطوير سياسة إدماج النوع الاجتماعي على المستوى الوزاري. وستجتمع منظمات المجتمع المدني ضمن مجموعة عمل تشرف على تطبيق الالتزام وفي ورش عمل للتشاور حول السياسة وجمع ملاحظات العامة بشأنها.[17] وشملت الإنجازات أيضًا زيادة الوعي بالسياسة من خلال التدريب وتطوير نظام امتثال لسياسة إدماج النوع الاجتماعي ونشر تقارير سنوية تتعلق بمستوى الامتثال. ستضم كل وزارة مشاركة فريقًا فنيًا مكلّفًا بالتنفيذ، وسيتلقى تدريبًا للتحقق من الامتثال، ومراجعة الخطط السنوية، وإعداد تقارير الأداء والمتابعة السنوية.[18]

وعلى الرغم من أن الالتزام لا يقدّم تفاصيل حول السياسات أو أنظمة الامتثال، ستطبق سياسات إدماج النوع الاجتماعي على المستوى الوزاري أربع أولويات ترتبط بالسياسة الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي، بحسب اللجنة الوزارية لحقوق المرأة. أولًا، ستساهم في تحسين القدرات المؤسسية لقيادة إدماج النوع الاجتماعي من خلال عمليات التدقيق وتنظيم إصدار وتحليل بيانات مجزأة حول النوع الاجتماعي. ثانيًا، ستضم نساء وخبراء في النوع الاجتماعي إلى عملية تصميم وتطبيق ومراقبة سياسات وبرامج وعمليات تخطيط الوزارات. ثالثًا، ستزيد التمثيل النسائي في مراكز صنع القرار. ورابعًا، ستزيد التمويل الوطني للمبادرات المتمحورة حول النوع الاجتماعي وإدماجه، فضلًا عن تعزيز القدرات الحكومية في مجال إعداد ميزانية تراعي النوع الاجتماعي.[19]

وتسلط منظمة المرأة العربية الضوء على أهمية تخصيص مناصب ترتبط بعملية صنع القرار للنساء، مستشهدةً بمثال عن وزارة الصحة حيث معظم الموظفين من النساء، في حين أنهن لا يشغلن عمومًا أي مناصب عليا. وتأمل المنظمة أن تدعم منظمات المجتمع المدني دمج هذا الالتزام في خطة العمل لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين وتمكين هذه المنظمات من مساءلة المسؤولين على عدم احترامهم لسياسات إدماج النوع الاجتماعي.[20] هذا وأضافت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أن الالتزام سيزيد عدد الوزارات التي تضم وحدات تعنى بإدماج النوع الاجتماعي ويلبي حاجة واسعة النطاق لبناء قدرات الموظفين في هذا الشأن، ولا سيما نظرًا إلى حركة دوران الموظفين.[21]غير أن افتقار الالتزام إلى تحديد مجالات إدماج النوع الاجماعي أو عدد الهيئات الحكومية المستهدفة أو نظام الامتثال يحدّ من إمكانية قياس الإصلاح المحرز.

الفرص والتحديات والتوصيات خلال مرحلة التنفيذ

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

يقدّم هذا الالتزام فرصة مهمة لاعتماد تدابير تحقق المساواة بين الجنسين على المستوى الوزاري سواء داخليًا أو على صعيد الخدمات الحكومية، على الرغم من أن الثقافة المؤسسية قد تطرح تحديًا أمام التنفيذ. ولتسهيل إحداث أثر، يمكن لورش عمل التنفيذ تطوير خطط تنفيذ ملموسة تحدد النطاق، على سبيل المثال نسبة النساء المقررة في المناصب المعنية بصنع القرارات، أو سياسات التطوير المهني لدعم ترقية النساء. ويمكن لهذه العملية الارتكاز مثلًا على التزام المغرب الحالي في مجال إدماج النوع الاجتماعي،[22] والتعلم من النظراء من أصحاب المصلحة في الأرجنتين أو كندا أو الولايات المتحدة الذين يعتمدون مناهج مماثلة لتطوير سياسة النوع الاجتماعي. فبإمكان هذه المبادرة استخدام مجموعة أدوات شراكة الحكومة المفتوحة لخطط العمل التي تراعي النوع الاجتماعي.[23] وتوصي آلية إعداد التقارير المستقلة باتخاذ الخطوات التالية المرتبطة بالمشاركة الشاملة في إعداد سياسات وتشريعات النوع الاجتماعي:

- **إقامة قنوات تواصل، كإنشاء صفحة مخصصة على الويب وتحديد جهات اتصال، إلخ** لإيصال الأهداف وعملية الصياغة والإطار الزمني والموارد الأساسية ذات الصلة إلى منظمات المجتمع المدني قبل الاستشارات.
- **ضمان تمتع المسؤولين الحكوميين بالقدرة والمحفزات اللازمة لدمج أولويات تحقيق المساواة بين الجنسين**، مثلًا من خلال تحديد الحدّ الأدنى من المعايير الواضحة لإدماج النوع الاجتماعي في خطة التطوير المناطقي، ودعم التنفيذ من خلال التوعية عن طريق مقاطع الفيديو العملية والرسوم البيانية والكتيبات العالية المستوى المصممة لأغراض إعلامية وليس لزيادة الوعي البحتة.
- **إشراك المجتمع المدني خلال الأوقات الحرجة**، ولا سيما منظمات حقوق المرأة، والاستثمار في بناء الثقة بين الحكومة وجهات المجتمع المدني المعنية. يستطيع قادة الالتزام إشراك منظمات المجتمع المدني للحصول على مدخلات بشأن عمليات التدقيق، وضمان فرصة مراجعة المسودات والتعليق عليها قبل إتمامها، والمشاركة في تطوير شروط الامتثال.
- **ربط الفرق الفنية لإدماج النوع الاجتماعي** بمكتب الوزير بحيث يملك كل فريق صلاحية كافية لصنع القرارات بغية تطبيق سياسات الإدماج، ودعم تقدم هذه الفرق من خلال اجتماعات منتظمة بين الفرق لتبادل الدروس المستخلصة، وكذلك من خلال مشاركة شركاء دوليين مثل المعهد الديمقراطي الوطني أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- **ضمان إجراء تدقيق النوع الاجتماعي في الوقت المناسب** في كافة الوزارات المشاركة. وقد يشمل ذلك إخضاع الوزارات التي سبق أن أجرت عمليات تدقيق إلى جولة جديدة منها.
- **إنشاء لجنة فرعية للإصلاحات التشريعية والمؤسسية**، قادرة على تحديد تدابير ملموسة لزيادة تمثيل النساء في الهيكليات الحاكمة واستحداث محفزات للمنظمات والشركات كي تعتمد تدابير إدماج النوع الاجتماعي.
- **إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات إدماج النوع الاجتماعي في جميع المؤسسات الحكومية** من خلال الاستفادة من خبرات المؤسسات الحكومية المشاركة في هذا الالتزام. يشكل تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي الواسع النطاق على هذه السياسات أكبر إرث محتمل لهذا الالتزام.

الالتزام 6: المشاركة في المشاريع الحكومية الاستثمارية/الرأسمالية

للاطلاع على وصف كامل للالتزام، يرجى مراجعة الالتزام 6 في خطة عمل الأردن 2021–2025.

السياق والأهداف:

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

يهدف هذا الالتزام إلى توفير مشاركة المجتمع المحلي في المشاريع الحكومية الاستثمارية/الرأسمالية بما يتماشى مع قيمة شراكة الحكومة المفتوحة للمشاركة المدنية، وهي عبارة عن مشاريع حكومية كبيرة تديرها وزارة التخطيط والتعاون الدولي. كما يرمي الالتزام إلى تطوير وتطبيق منهجيات لعمليات تقييم تشاركية للأثر الاجتماعي خلال مرحلة التخطيط للمشاريع، وإلى إجراء تقييمات تشاركية للمشاريع خلال التنفيذ وبعد الإنجاز. وتقوم هذه المبادرة على نظام السجل الوطني للمشروعات الحكومية الاستثمارية رقم 27 (2021) الذي ينص على مشاركة المجتمعات المحلية في المشاريع الحكومية الاستثمارية.[24] يحظى هذا الاستثمار بتمويل من البنك الدولي، بناءً على طلب مكتب رئيس الوزراء.

القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة

يُعتبر هذا الالتزام من بين أول الالتزامات في المنطقة في تطبيق منهجية الحكومة المفتوحة على التنمية الاقتصادية التشاركية. فبحسب وحدة إدارة الاستثمارات العامة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كانت فرصة إشراك المجتمع في مشاريع حكومية استثمارية/ رأسمالية قبل إعداد هذا الالتزام محدودة.[25] ووفق مركز الحياة–راصد، شملت فرص المشاركة في الحكومة المحلية نوعًا من إعداد الميزانيات التشاركية، لكن لم يتمّ إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الممارسات. وخلال السنوات القليلة الماضية، برزت فجوات أكبر على صعيد فرص المشاركة عندما تمّ حل المجالس المحلية لإجراء انتخابات. وعلى نحو مماثل، قدمت المدن الأكبر حجمًا فرصًا أقل من المدن الأصغر والمناطق النائية.[26]

وخلال تنفيذ هذا الالتزام، سيتمّ إفساح المجال أمام المشاركة في المشاريع الحكومية الاستثمارية/الرأسمالية. بدايةً، تقترح وحدة الحكومة المفتوحة ووحدة إدارة الاستثمارات العامة إمكانية أن تشمل المشاريع تلك الممولة من شراكات بين القطاعين العام والخاص،[27] وأن تطال قطاعات على غرار البنية التحتية (الطرق والمياه والتعليم والصحة).[28] وتفيد وحدة الحكومة المفتوحة أن الالتزام سيستهدف أربعة مشاريع تجريبية على الأقل.[29] غير أن الالتزام لا يحدد كيفية توزيع المشاريع على المناطق أو مجالاتها،[30] ما يحدّ من إمكانية قياس الإصلاح المحرز. بناء على المعلومات المتوفرة، يُصنَّف هذا الالتزام على أنه التزام ذو قدرة متواضعة على تحقيق النتائج في الحكومة المفتوحة. ويستطيع المنفذون تعزيز الأثر أثناء عملية التنفيذ من خلال الاستفادة من هذا الالتزام لإضفاء طابع مؤسسي على إشراك المجتمع على نطاق واسع في مجموعة متنوعة من المشاريع الاستثمارية الرأسمالية.

وتتوقع وحدة الحكومة المفتوحة أن تعدّل تقييمات الأثر الاجتماعي والتقييمات التشاركية للمشاريع مسارات المشاريع كي تلبي حاجات السكان المحليين. وهي تعتزم إدراج آليات مساءلة ضمن المنهجيات المعتمدة لكل فرصة مشاركة.[31] يُذكر أن الالتزام لا يحدد آليات المشاركة والمساءلة ولا المشكلة التي تهدف هذه الآليات إلى حلها (مثل فجوة محددة في مساءلة أو غياب المعلومات اللازمة للمراقبة والتأثير على تصميم المشاريع الاستثمارية الرأسمالية وتنفيذها). وبحسب البنك الدولي، أثبت إشراك المجتمع بشكل فعال في هذا النوع من المشاريع قدرته على تحسين الخدمات التي تحتاج إليها المجتمعات المحلية فعلًا والحدّ من التكاليف وإبقاء توقعات المجتمع واقعية، والحدّ من فترات التأخير في تنفيذ المشاريع. وعمومًا، يمكن لإشراك المجتمع تعزيز استدامة المشاريع وقدرتها على الصمود والقدرة على تحمل نفقاتها ومدى مراعاتها للمستخدمين.[32] وبعد تنفيذ المشاريع التجريبية، يمكن تطبيق هذه المنهجية على مختلف مشاريع الاستثمار الرأسمالي الحكومية الواسعة النطاق.[33]

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

الفرص والتحديات والتوصيات خلال مرحلة التنفيذ

تشكل الحكومات المحلية المنتخبة المقبلة فرصة لمأسسة ممارسات المشاركة التي يوفرها هذا الالتزام. ولتسهيل إحداث أثر، يمكن لورش عمل التنفيذ تطوير خطط تنفيذ ملموسة تحدد النطاق، على سبيل المثال عدد وحجم المشاريع المستهدفة. وقد تستفيد هذه العملية من نموذج التزامات بنما بشأن الإدارة المفتوحة لمشاريع البنية التحتية.[34] ويمكن للتوصيات التالية المساهمة في ضمان تأثير الالتزام على المشاركة في المشاريع الحكومية الاستثمارية/الرأسمالية:

- **توضيح نطاق الالتزام** بعد استشارة المجتمع المدني، لتحديد عدد طموح لمشاريع عالية التأثير يجب استهدافها في مختلف أنحاء الأردن.
- **إشراك المجتمع في مرحلة مبكرة** لتعظيم فوائد الإشراك المحتملة. تشجيع مساهمة المجتمع في تصميم المشروع، بما في ذلك تحديده والتركيز على إشراك مجموعات تمثيلية في المراحل المبكرة.
- **ضمان الدمج الشامل** لمختلف شرائح المجتمع، بما فيها المجموعات الهشة على غرار كبار السن والأسر التي تعيلها نساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة.
- **فتح المجال للنفاذ في الوقت المناسب إلى المعلومات** المتعلقة بالمشاريع وفرص المشاركة لتقليص فرص الفساد وبناء هيكلية إشراك المجتمعات. كذلك، نشر المعلومات الخاصة بتكاليف المشاريع بانتظام إلى جانب التقدّم المحرز وملاحظات العموم والاستجابات لها. ويمكن إعداد جدول تعقب المشاكل لتوثيق أفكار العموم بشأن المشروع ومخاوفهم وأسئلتهم.
- **ترسيخ الآليات في السياسات** التي تحدد دور المواطنين والجمعيات المدنية في تحديد أثر الاستثمارات الرأسمالية. ويُعتبر إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات التشاركية أبرز إرث محتمل قد يخلفه هذا الالتزام.

---

[1] "السياسة الأردنية للمشاركة الإلكترونية 2021"، قرار مجلس الوزراء 3119 (3 آب/أغسطس 2021). https://modee.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/jordanian-e-participation-policy.pdf (تمّ النفاذ إليه في 13 نيسان/أبريل 2022)

[2] عامر بني عامر (Amer Bani Amer) (مركز الحياة – راصد)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 شباط/فبراير 2022.

[3] ندى خاطر (وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 14 شباط/فبراير 2022.

[4] حصلت آلية إعداد التقارير المستقلة على هذه المعلومات من وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في فترة ما قبل النشر (15 أيلول/سبتمبر 2022).

[5] حنين بيطار (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 شباط/فبراير 2022؛ شراكة الحكومة المفتوحة، تقرير النتائج الانتقالية في الأردن 2018-2021.

[6] إيما كانتيرا (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 4 آذار/مارس 2022.

[7] مي حسني، موريتز آدر وبيترو غاغلياردي، "تمكين الشباب وبناء الثقة في الأردن"، *منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية* (تمّ النفاذ إليه في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2021)، https://www.oecd.org/countries/jordan/empowering-youth-and-building-trust-in-jordan-8b14d38f-en.htm (تمّ النفاذ إليه في 22 شباط/فبراير 2022).

[8] تضع مجموعة العمل المالي المعايير الدولية للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويخضع الأردن لرقابة متزايدة بما أنه مدرج على القائمة الرمادية، كي يتعاون عن كثب مع "فاتف" لمعالجة أوجه القصور الاستراتيجية التي تشوب نظامه لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار السلاح. وعلى صعيد المجال المدني، حددت التوصية رقم 8، وهي إحدى توصيات المجموعة المفصلة البالغ عددها 40، الموجب الشامل لتنظيم القطاع غير الربحي ككل بهدف منع استغلاله لأغراض إرهابية. وقد خلفت هذه التوصية تداعيات غير مقصودة عالميًا لجهة فرض الحكومات قيودًا على المجال المدني أسفرت عن صعوبات في النفاذ إلى الموارد المالية وتوزيعها، وقوانين تسجيل وإصدار تراخيص غير فعالة، وتشديد مراقبة الحكومة وسيطرتها. للمزيد من المعلومات، راجع: "ملخص شامل عن تقييم التداعيات غير المقصودة لمعايير فافت"، *مجموعة العمل المالي* (27 تشرين الأول /أكتوبر 2021)، https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/Unintended-Consequences.pdf (تمّ النفاذ إليه في 7 أبريل/نيسان 2022).

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[9] حنين بيطار (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 شباط/فبراير 2022؛ عبير مدانات (الشفافية الدولية –الأردن)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 آذار /مارس 2022

[10] حنين بيطار (المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 شباط/فبراير 2022.

[11] سياسة إدماج النوع الاجتماعي، *الحكومة الأردنية* (2021)، https://www.women.jo/ar/node/8021 (تمّ النفاذ إليه في 5 نيسان/أبريل 2022).

[12] وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "الخطة التنفيذية التفصيلية للالتزام 3".

[13] عامر بني عامر وغيره، "تقرير حول أداء د. بشر الخصاونة في الحكومة خلال عامه الأول"، *مركز الحياة – راصد* (تشرين الأول/أكتوبر 2021) http://www.hayatcenter.org/ar/uploads/2021/11/20211104114539ar.pdf/,

[14] "التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين"، *المنتدى الاقتصادي العالمي* (آذار /مارس 2021).
https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

[15] "تدقيق النوع الاجتماعي القائم على النهج التشاركي في الأردن"، *الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية–تكامل* (كانون الثاني/يناير 2020) https://www.irex.org/sites/default/files/Gender%20Audit%20Manual%20(EN).pdf (تمّ النفاذ إليه في 5 نيسان/أبريل 2022).

[16] عمليات تدقيق النوع الاجتماعي في مؤسسات عامة مختارة من القطاع العام"، *الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومجلس الأبحاث والتبادل الدولي*، https://www.irex.org/sites/default/files/Gender%20Audit_Findings%20Report_EN.pdf (تمّ النفاذ إليه في 5 نيسان/أبريل 2022).

[17] مي عليمات (إدماج)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 22 شباط/فبراير 2022.

[18] وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "الخطة التنفيذية التفصيلية للالتزام 3".

[19] جمان الدهان (اللجنة الوزارية لحقوق المرأة)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 9 آذار /مارس 2022.

[20] ليلى نفاع منظمة المرأة العربية)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 2 آذار /مارس 2022.

[21] روان معايطة (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 16 آذار /مارس 2022.

[22] شراكة الحكومة المفتوحة، "خطة عمل المغرب 2021–2023"، (2021)
https://www.opengovpartnership.org/members/morocco/commitments/MO0035/

[23] مجموعة أدوات خطط العمل الإضافية المراعية للنوع الاجتماعي، شراكة الحكومة المفتوحة 17 كانون الأول/ديسمبر 2021،
https://www.opengovpartnership.org/documents/toolkit-for-more-gender-responsive-action-plans/
و https://www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2021/12/Gender-toolkit.pdf

[24] عماد الراشد (وحدة إدارة الاستشارات العامة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، مقابلة وتراسل مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 17 و23 آذار /مارس 2022.

[25] عماد الراشد (وحدة إدارة الاستشارات العامة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، مقابلة وتراسل مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 17 و23 آذار /مارس 2022.

[26] عامر بني عامر (مركز الحياة – راصد)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 1 شباط/فبراير 2022

[27] مي عليمات (إدماج)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 22 شباط/فبراير 2022.

[28] عماد الراشد (وحدة إدارة الاستشارات العامة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، مقابلة وتراسل مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 17 و23 آذار /مارس 2022.

[29] سهير القائد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

[30] مي عليمات (إدماج)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 22 شباط/فبراير 2022.

[31] مي عليمات (إدماج)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 22 شباط/فبراير 2022.

[32] "دليل إشراك المجتمع في الشراكات بين القطاع العام والخاص" *البنك الدولي* (حزيران/يونيو 2019)،
https://consultations.worldbank.org/sites/default/files/materials/consultation-template/global-guide-community-engagement-pppsopenconsultationtemplate/materials/ppp_community_engagement_guide_fin_for_7-19a.pdf (نيسان/أبريل 2022).

[33] سهير القائد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، مقابلة مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

[34] شراكة الحكومة المفتوحة، "بنما: تعزيز الشفافية والمساءلة في مشاريع البنية التحتية العامة"،
https://www.opengovpartnership.org/members/panama/commitments/PA0028/.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

القسم 3. المنهجية ومؤشرات آلية إعداد التقارير المستقلة

لا تهدف هذه المراجعة إلى تقييم التقارير السابقة للآلية المستقلة لإعداد التقارير، بل إنها مراجعة تقنية سريعة مستقلة لخصائص خطة العمل ونقاط قوة والتحديات التي ترصدها الآلية لتكون أساسًا لعملية تنفيذ أكثر متانةً. وتسمح هذه المقاربة للآلية بتسليط الضوء على أكثر الالتزامات الواعدة والأكثر قوة ضمن خطة العمل استنادًا إلى تقييم الالتزام وفق أبرز مؤشرات الآلية، ولا سيما الالتزامات ذات الإمكانية الأكبر لتحقيق نتائج، وأولوية الالتزام بالنسبة إلى أصحاب المصلحة في البلد المعني والأولويات الواردة في السياق الوطني للحكومة المفتوحة. وبغية تحديد الإصلاحات أو الالتزامات التي اعتبرتها الآلية واعدة، تمّ انتهاج عملية ترشيح وتجميع:

الخطوة 1: تحديد ما الذي يمكن مراجعته وما لا يستند إلى قابلية التحقق من الالتزام كما يرد في خطة العمل.
الخطوة 2: تحديد إن كان الالتزام يملك منظور الحكومة المفتوحة. هل هو متصل بقيم شراكة الحكومة المفتوحة؟
الخطوة 3: تخضع الالتزامات التي يمكن التحقق منها وتملك منظور الحكومة المفتوحة للمراجعة من أجل تحديد ضرورة تجميع بعض الالتزامات. ولا بدّ من تجميع الالتزامات التي تتشارك هدف السياسة، أو تلك التي تساهم في الإصلاح نفسه أو في مشكلة السياسة نفسها، بالإضافة إلى مراجعة "إمكانية تحقيقها نتائج" بشكلٍ عام. ويقوم طاقم عمل الآلية بعملية التجميع باتباع الخطوات أدناه:

أ. تحديد المواضيع الشاملة. قد تكون تلك الواردة في خطة العمل أو في حال لم تكن خطة العمل مقسمة بحسب المواضيع، قد يستخدم طاقم عمل الآلية التوسيم الموضوعاتي الذي أعدته شراكة الحكومة المفتوحة كمرجع.
ب. مراجعة أهداف الالتزامات لتحديد تلك التي تتناول مشكلة السياسة نفسها أو التي تساهم في السياسة الشمل أو الإصلاح الحكومي.
ج. تنظيم الالتزامات ضمن مجموعات بحسب الحاجة. قد تكون الالتزامات منظمة أساسًا ضمن خطة العمل بموجب سياسة محددة أو إصلاحات حكومية معينة أو قد تكون مستقلة وبالتالي لا يتمّ ضمها إلى مجموعة.

الخطوة 4: تقييم القدرة على تحقيق النتائج على صعيد الالتزام ضمن مجموعة أو الالتزام المستقل.

تُعتبر عملية الترشيح عملية داخلية، كما أن بيانات الالتزامات الفردية واردة في الملحق 1 أدناه. علاوةً على ذلك، خلال عملية المراجعة الداخلية لهذا المنتج، تتحقق الآلية من دقة الاستنتاجات وتجمع المزيد من المدخلات من خلال مراجعة النظراء، وملاحظات وحدة دعم شراكة الحكومة المفتوحة عند الضرورة، والمقابلات مع أصحاب المصلحة المعنيين في البلاد والتشاور معهم، فضلًا عن موافقة لجنة الخبراء الدوليين التابعين للآلية.

وكما ورد في عملية الترشيح أعلاه، تعوّل آلية إعداد التقارير المستقلة على **ثلاثة مؤشرات رئيسية** لإتمام هذه المراجعة:

I. قابلية التحقق

- "نعم": محدد بما يكفي للخضوع للمراجعة. كما ورد في خطة العمل، تُعتبر الأهداف المذكورة والأفعال المقترحة واضحة بما يكفي وتشمل أنشطة يمكن التحقق منها بموضوعية لتقييم التنفيذ.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

- "كلا": غير محدد بما يكفي للخضوع للمراجعة. كما ورد في خطة العمل، تفتقر الأهداف المذكورة والأفعال المقترحة إلى الوضوح ولا تشمل صراحةً أنشطة يمكن التحقق منها لتقييم التنفيذ.

*تعتبر الالتزامات التي لا يمكن التحقق منها "غير قابلة للمراجعة"، ولن يصار إلى تقييمها بشكل إضافي.

II. هل يملك منظور الحكومة المفتوحة (ذات صلة)؟

يحدد هذا المؤشر ما إذا كان الالتزام يرتبط بقيمة الحكومة المفتوحة الخاصة بالشفافية أو المشاركة المدنية أو المساءلة العامة، كما ورد في بيان الحكومة المفتوحة، وبنود الحوكمة التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة ومن خلال الإجابة عن الأسئلة التوجيهية أدناه.

استنادًا إلى قراءة مفصلة لنص الالتزام، تحدد آلية إعداد التقارير المستقلة أولًا ما إذا كان الالتزام يملك منظور الحكومة المفتوحة:

- **نعم/كلا:** هل يرمي الالتزام إلى جعل مجال السياسة أو المؤسسات أو عملية صنع القرار أكثر شفافية أو تشاركية أو خاضعًا للمساءلة العامة؟

تستخدم آلية إعداد التقارير المستقلة قيم شراكة الحكومة المفتوحة كما ترد في بنود الحوكمة. علاوةً على ذلك، يمكن استخدام الأسئلة التالية لكل قيمة من قيم شراكة الحكومة المستقلة كمرجع لتحديد منظور الحكومة المفتوحة الوارد في تحليل الالتزام:

- **الشفافية:** هل ستفصح الحكومة عن المزيد من المعلومات وتحسّن الأطر القانونية والمؤسسية لضمان الحق بالوصول إلى المعلومات أو تحسين جودة المعلومات التي أفصحت عنها إلى العموم أو تحسين شفافية عمليات صنع القرار في الحكومة أو مؤسساتها؟
- **المشاركة المدنية:** هل ستخلق الحكومة أو تحسّن الفرص أو العمليات أو الآليات أمام العموم للمشاركة في القرارات أو التأثير عليها؟ هل ستستحدث الحكومة آليات تشاركية للأقليات أو المجموعات التي لا تحظى بتمثيل كاف أو تتيح العمل بها أو تحسنها؟ هل ستتيح الحكومة قيام بيئة قانونية لضمان حرية الاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي؟
- **مساءلة العموم:** هل ستخلق الحكومة فرصًا لمساءلة المسؤولين عن أفعالهم أو تحسن تلك القائمة؟ هل ستتيح الحكومة إنشاء أطر مرتبطة بالقانون أو السياسة أو المؤسسات لتعزيز مساءلة المسؤولين؟

III. القدرة على تحقيق النتائج

تمّ تكييف المؤشر الذي كان يُعرف سابقًا بـ"الأثر المحتمل" مع الأخذ بالاعتبار الملاحظات المنبثقة عن عملية الاستشارات المتعلقة بتحديث آلية إعداد التقارير المستقلة مع مجتمع شراكة الحكومة المفتوحة. وفي ظل التركيز الاستراتيجي الجديد الموجّه نحو النتائج لمنتجات الآلية، تمّ تعديل هذا المؤشر بحيث عرض في هذه المراجعة الأولى النتائج المحتملة والقدرة التي سيتمّ التحقق منها لاحقًا في تقرير نتائج آلية إعداد التقارير المستقلة، بعد التنفيذ. ونظرًا لغرض مراجعة خطة العمل هذه، يُعتبر تقييم "القدرة على تحقيق النتائج" مؤشرًا مبكرًا فقط على قدرة الالتزام على تحقيق نتائج مفيدة استنادًا إلى طريقة صياغته في خطة العمل بالمقارنة مع وضعه الحالي في مجال السياسة المعني.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

وتمّ تحديد مقياس المؤشر على الشكل التالي:

- **غير واضح:** يهدف الالتزام إلى مواصلة الممارسات القائمة بالتماشي مع الشريعات أو المتطلبات أو السياسات المطبقة من دون ذكر القيمة المضافة أو مقاربة حكومية مفتوحة معززة تتعارض مع الممارسات القائمة.
- **متواضع:** مبادرة أو تغييرات إيجابية إنما مستقلة على صعيد العملية أو الممارسة أو السياسات. التزامات لا تسفر عن تغييرات ملزمة أو مؤسسية في إدارات أو مؤسسات الحكومة التي تنظم مجال سياسة محدد. على سبيل المثال، أدوات مثل المواقع الإلكترونية أو نشر البيانات أو دورات تدريب أو مشاريع تجريبية.
- **كبير:** قد يساهم في تغيير قواعد اللعبة (أو وضع قواعد جديدة)، أو الممارسات أو السياسات أو المؤسسات التي تنظم مجال سياسة محدد، القطاع العام و/أو العلاقة بين المواطنين والدولة. ويُحدث هذا الالتزام تغييرات ملزمة ومؤسسية على مستوى إدارات الحكومة.

أعدّت آلية إعداد التقارير المستقلة هذه المراجعة التي قام جيف لوفيت بالتدقيق فيها. وتخضع منهجية الآلية وجودة منتجاتها وعملية المراجعة إلى إشراف لجنة خبراء دوليين تابعة لها.

لمزيد من المعلومات حول آلية إعداد التقارير المستقلة، يرجى العودة إلى **قسم "عن آلية إعداد التقارير المستقلة" على الموقع الإلكتروني لشراكة الحكومة المفتوحة** المتوفر هنا.

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

الملحق 1: البيانات المتعلقة بكل التزام[1]

الالتزام 1: المجتمع المدني وتمويل الإرهاب
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة: نعم • القدرة على تحقيق النتائج: غير واضحة
الالتزام 2: المشاركة الإلكترونية في صنع القرار
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة: نعم • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
الالتزام 3: إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة: نعم • القدرة على تحقيق النتائج: كبيرة
الالتزام 4: المشاركة في الخطط والاستراتيجيات الشبابية
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة: نعم • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
الالتزام 5: تعزيز النزاهة على المستوى الوطني
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة: نعم • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة
الالتزام 6: المشاركة في المشاريع الحكومية الاستثمارية/الرأسمالية
• قابل للتحقق: نعم • هل يملك منظور الحكومة المفتوحة: نعم • القدرة على تحقيق النتائج: متواضعة

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

[1] ***ملاحظة تحريرية:*** *ربما تمّ تنقيح عناوين الالتزامات المقتضبة حفاظًا على الإيجاز. للاطلاع على نص الالتزامات كاملًا، يرجى النقر على الرابط التالي: خطة عمل الأردن 2021-2025.*

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

الملحق 2: المتطلبات الدنيا لاحترام منهجية شراكة الحكومة المفتوحة

بحسب سياسة المراجعة الإجرائية لشراكة الحكومة المفتوحة، على الدول المشاركة تلبية مستوى "إشراك" تأثير العموم خلال إعداد خطة عمل استنادًا إلى تقييم آلية إعداد التقارير المستقلة لعملية المشاركة في الإعداد.

وبغية تحديد ما إذا كانت دولة ما تلبي معيار "الإشراك"، تجري الآلية تقييمًا لمختلف العناصر في "معايير المشاركة والمشاركة في الإعداد" التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة. وستقيّم الآلية ما إذا كانت الدولة تقيّدت بالجوانب التالية للمعايير خلال إعداد خطة العمل، التي تشكل الحدّ الأدنى المعتمد:

1. **تمّ إنشاء منتدى:** ثمة منتدى لمراقبة منهجية شراكة الحكومة المفتوحة.
2. **المنتدى متعدد الأطراف:** تشارك فيه الحكومة والمجتمع المدني على السواء.
3. **الرد المنطقي:** بإمكان الحكومة أو المنتدى المتعدد الأطراف توثيق أو إثبات كيفية جمع الملاحظات خلال عملية المشاركة في الإعداد. وقد يشمل ذلك ملخصًا عن فئات و/أو مواضيع رئيسية مقترحة لأغراض الدمج أو التعديل أو الرفض.

يلخص الجدول أدناه التقييم الذي أجرته آلية إعداد التقارير المستقلة للمعايير الثلاثة المطبقة لأغراض المراجعة الإجرائية. ويتمثل الهدف من هذا الملخص في التحقق من الامتثال للمتطلبات الدنيا للمراجعة الإجرائية، ولا يعتبر تقييمًا كاملًا للأداء بموجب "معايير المشاركة والمشاركة في الإعداد" التابعة لشراكة الحكومة المفتوحة. لكن تقييمًا كاملًا للمشاركة في الإعداد والمشاركة خلال دورة شراكة الحكومة المفتوحة سيرد في تقرير النتائج.

الجدول 2. ملخص عن المتطلبات الدنيا لاحترام منهجية شراكة الحكومة المفتوحة

قاعدة شراكة الحكومة المفتوحة	*هل تمّ احترام القاعدة؟*
تمّ إنشاء منتدى: تمّ تشكيل المنتدى المتعدد الأطراف في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2011.[1]	أخضر
المنتدى هو متعدد الأطراف: يشمل المنتدى 8 وزارات، ومنظمتين للمجتمع المدني وجمعية رجال الأعمال الأردنيين. ومن بين منظمات المجتمع المدني، ثمة شبكة من المنظمات غير الحكومية تدعى "همم"[2]، أوفدت ثلاثة ممثلين إلى المنتدى.[3]	أخضر
قدمت الحكومة ردًا منطقيًا بشأن كيفية استخدام ملاحظات	أخضر

Open Government Partnership
Independent Reporting Mechanism

العموم لرسم معالم خطة العمل: أرسلت وحدة الحكومة المفتوحة ردودًا خطية عبر البريد الإلكتروني إلى منظمات المجتمع المدني تضمنت الالتزامات المقترحة، مبلغة أصحاب المصلحة بما إذا كان تمّ دمج اقتراحاتهم في خطة العمل.[4]	

[1] "خطة العمل الوطنية الرابعة 2018–2021 في إطار مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة" *المملكة الأردنية الهاشمية – وزارة التخطيط والتعاون الدولي (31 تشرين الأول/أكتوبر 2018)*
https://ogp.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/jordan_4th_nap_english-0.pdf

[2] "منتدى متعدد الأطراف"، *وزارة التخطيط والتعاون الدولي*، https://ogp.gov.jo/En/List/Multi_Stakeholder_forum (تمّ النفاذ إليه في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021).

[3] مي عليمات (إدماج)، مقابلة مع باحث في آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

[4] سهير القائد (وحدة الحكومة المفتوحة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي)، تراسل مع آلية إعداد التقارير المستقلة، 3 آذار /مارس 2022.